مصافحة بين العدساني والحجرف والملا

سمو رئيس مجلس الوزراء خلال جلسة الأمس

وتشكيل لجنة تحقيق في محاوره

العدساني: 30 عاماً يتسترون على فهد الرجعان وسرقاته وهو كان يأخذ عمولات على صناديق المتقاعدين

الملا متحدثا

- تأخر وتقاعس من الحكومة في تقديم الشكاوى ضد سراق المال العام وغياب لدور وزير المالية باستعادتها
- الاستجواب يناقش «الاختلاسات» في الاستثمارات في ظل معاناة المواطنين بسبب غلاء المعيشة
- هناك سبع قضايا تتعلق بشبهات مالية وسرقات تجاوزت قيمتها الإجمالية مليار دولار
- تجاوزات وهدر للمال العام تصل قيمتها إلى ملايين الدنانير في المؤسسات والشركات التابعة للوزير
- شبهات تزوير وفقدان لبعض المستندات والاستيلاء على المال العام في حساب العهد وتسيب في بنود الميزانية
- الهدف من تقديم الاستجواب الإصلاح وهو حق أصيل للنائب والرقابة هي أحد الأدوات التي يمتلكها النائب مشددا على ان الاستجواب يتعلق بأداء الوزير بعيدا عن الأمور الشخصية

لشركة «زين» للاتصالات والتي تملك هيئة الاستثمار أسهم فيها.

وانتقد استمرار ارتفاع حساب العهد ومخالفته لقواعد الميزانية العامة للدولة مبديا استياءه وفق ما اعتبره من «وجود شبهات تزوير وفقدان لبعض المستندات والاستيلاء على المال العام في حساب العهد إضافة إلى التسيب في بنود الميزانية».

وذكر ان الوزير يشرف على كثير من المؤسسات بالإضافة إلى تنفيذ الميزانية والحسابات الختامية مشيرا إلى تعاون الوزير في ملفات دون أخرى وسيلتزم بدوره والنائب الدكتور الملا بعدم التطرق للملفات التي نجح الوزير في معالجتها.

وأكد ان الهدف من تقديم الاستجواب الإصلاح وهو حق أصيل للنائب والرقابة هي أحد الأدوات التي يمتلكها النائب مشددا على ان الاستجواب يتعلق بأداء الوزير بعيدا عن الأمور الشخصية.

من جهته انتقد النائب الدكتور بدر الملا دخول المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في استثمارات قد تحقق خسائر للمؤسسة ومضاربات غير محسوبة متهما المؤسسة بالاستثمار في مجالات «عالية الخطورة».

وانتقد الملا قيام «التأمينات الاجتماعية» بأخذ فوائد تصل نسبتها إلى 80 بالمئة على استبدال الراتب مضيفا ان ذلك «محرم شرعا باعتباره نوع من الربا» مستندا في ذلك إلى رأي قطاع الفتوى في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

وألقى باللائمة على «التأمينات الاجتماعية» لقيامها بتأسيس شركة مدينة الكويت الطبية لتقديم الخدمات الطبية المتكاملة للمتقاعدين «دون وجودها لحد الآن» على حد قوله.

وأكد حرصه على التدرج في الأدوات الرقابية وصولا إلى تقديم الاستجواب والتزامه بالاستجواب مع ما جرى عليه العرف بالسنوات الماضية في عدم مناقشة الحالة المالية للدولة والوضع المالي لاستثمارات الهيئة العامة للاستثمار إلا في جلسة سرية.

وتساءل النائب الملا عن مدى سلامة خروج أحد مدراء دائرة الأسهم في إحدى الدول بالهيئة العامة للاستثمار في إجازة دون راتب لمدة سنتين.

واستغرب مكافأة أحد مدراء دائرة الأسهم في إحدى الدول بالهيئة العامة للاستثمار بالتجديد له على الرغم من ارتكابه خطأ كلف الدولة خسائر في المال العام.

وأشار إلى خسارة الهيئة العامة للاستثمار مبلغ 586 مليون دولار من أصل مبلغ نحو 680 مليون دولار استثمرتها لدى احدى الشركات الفرنسية متسائلا عما إذا كان هناك دراسة جدوى قبل الدخول في هذا الاستثمار.

وطالب الحكومة بعدم هدر الرقابة المالية على الجهات الحكومية.

وعقب انتهاء مرافعة النائبين رياض العدساني وبدر الملا بدأ وزير المالية نايف الحجرف في تفنيد محاور الاستجواب، مؤكدا عدم صرف دينار واحد غير الذي اعتمده مجلس الأمة منذ 11 ديسمبر 2017، مضيفا أن حساب العهد انخفض 47 في المئة.

وقال الحجرف ان الاستجواب الموجه إليه تشوبه «شبهة عدم الدستورية اضافة الى مخالفته للمفهوم الدستوري للمساءلة السياسية» مؤكدا انه آثر أن يتحمل كامل مسؤولية الرد ومواجهة الاستجواب متسلحا بالمصداقية.

وأضاف الحجرف «نحن امام استجواب تشوبه شبهة عدم الدستورية و به مخالفه للمفهوم الدستوري للمساءلة السياسية والذي أرسته المحكمة الدستورية في طلب التفسير رقم 8 لعام 2004 والذي قررت فيه بانه «لا يجوز استجواب الوزير عن الأعمال السابقة التي صدرت من وزير آخر أو من الوزراء السابقين الذين تولوا الوزارة».

واشار الى ان بعض الوقائع في هذا الاستجواب يرجع إلى ما قبل عام 1995 في دلالة واضحة على انه قد تم تجميع بعض بنوده و محاوره من استجوابات سابقة وتقارير رقابية قديمة افتقرت إلى رابط يجمعها إلا محاولة تحميل الوزير المسؤولية بشكل ابتعد عن ابسط أسس الموضوعية وابتعد عن الممارسة الديمقراطية الصحيحة التي تنص على عدم تحميل الوزير المسؤولية السياسية الا من تاريخ أداءه القسم و توليه الحقيبة الوزارية.

وبين انه «على الرغم من كل ما ذكرته عن الاستجواب إلا انني آثرت إلا أن أكون متصديا لادعاءاته ومفندا كل ما احتواه من مغالطات وسرد غير دقيق لمجهودات ضخمة قادتها كوكبة جديدة من القيادات في وزارة المالية والجهات التابعة».

وأضاف انه آثر إلا ان يتحمل كامل مسؤولية الرد ومواجهة الاستجواب متسلحا بالمصداقية «حيث انني ارى بان هذا الاستجواب من وجهة نظري الخاصة هو استجواب الماضي وردي هو للمستقبل وهو أيضا استجواب الإدعاء الذي نتصدى له بردود الصدق والمصداقية».

وأكد انه لا يجزع أبدا من الممارسة المسؤولة والمساءلة الدستورية السليمة التي تغلب المصلحة العامة على الخاصة وتسلط الضوء على الأخطاء وليس الأشخاص وتهدف إلى المعالجة والإصلاح وليس المشاحنة والإقصاء.

وبين ان المساءلة يجب ان ترتكز على الممارسات الدستورية الصحيحة لاستجلاء الحقائق وليس للاستعراض والمكاسب الانتخابية حتى تكون ممارسة صادقه بكل ما يحمله الصدق من معني.

وأبدى الوزير الحجرف عددا من الملاحظات على الاستجواب الذي تضمن 72 ادعاء منها ان نسبة 95 بالمئة من اجمالي ادعاءات الاستجواب أتت في فترات سابقه لتوليه الحقيبة الوزارية.

وأشار إلى ان الاستجواب تضمن فقرات تم نسخها حرفيا من استجواب سمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء الذي قدم في مايو من عام 2017 إضافة إلى مواضيع تم مناقشتها في استجواب وزير المالية الأسبق مصطفى الشمالي في عام 2012.

وقال ان بعض بنود الاستجواب جاءت بنسخ كامل من تقارير ديوان المحاسبة السابقة «والتي لم تأتي باي جديد بل ان بعض بنودها قد اشبع نقاشا وبعضها الآخر قد تم حله او تلافي ملاحظات الديوان فيه».

وأبدى وزير المالية تساؤله «هل نحن أمام مساءلة دستورية بدأت سؤالا ثم مناقشة وربما تحقيقا وتدرجت وارتقت استجوابا أم نحن امام استجواب أعلن عنه في ندوة انتخابية ثم أصبح التزاما سياسيا».

ورأى ان هذا الاستجواب «انتهى به المطاف في محاولات لاستكمال شكل الاستجواب والبحث عن محاور هنا وهناك وكأنه إبراء لدين انتخابي وليس تلبية لاستحقاق وطني أو إعلاء للمصلحة العامة وبحثا عن الحقيقة او تصويبا لخطأ».

وأكد إدراكه لحجم المسؤولية منذ اللحظة التي قبل بها التكليف السامي مرحبا بالمساءلة الموضوعية الهادفة التي تقود إلى إصلاح الخلل وتصويب المسار الذي يحقق المصالح العليا للبلاد.

وتعهد بالالتزام بتجسيد الممارسة الديمقراطية الراقية مرتكزا على اليقين ومتسلحا بالوقائع مقدما المصلحة العامة على الخاصة مؤكدا حرصه على الموضوعية والشفافية الكاملة في مرافعته.

ولفت إلى تخفيض حساب

الخنفور مصافحاً بوشهري

النواب في حديث مع الوزير الحجرف قبل بدء مناقشة الاستجواب

بين المجلس والحكومة